جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة

إعداد

أ/ أبرار عبدالجبار الخليوي
طالبة ماجستير إدارة وتخطيط تربوي
بجامعة الإمام محمد بن سعود

أ/ أحلام عبدالرحمن العريفي
طالبة ماجستير إدارة وتخطيط تربوي
بجامعة الإمام محمد بن سعود

أ/ جنان عبدالله السالم
طالبة ماجستير إدارة وتخطيط تربوي
بجامعة الإمام محمد بن سعود

د. فاطمة عبدالعزيز التويجري
أستاذ مشارك بقسم الإدارة والتخطيط التربوي
بجامعة الإمام محمد بن سعود

تاريخ الاستلام :٢٥ ديسمبر ٢٠٢٠ – تاريخ القبول: ٢٣ يناير ٢٠٢١

DOI:

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان، والاستفادة من تجارب هذه الدول في تقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

وقد خلصت الدراسة إلى أن دول المقارنة اتفقت على إلزامية ومجانية التعليم العام وأن المملكة العربية السعودية تتفوق على جميع الدول في نسبة تمويل التعليم من الميزانية الحكومية، وتشترك المملكة العربية السعودية وفنلندا في نمط تمويل التعليم العام الأحادي ومصدره من الحكومة بالإضافة إلى وجود مصادر خاصة محدودة جداً، أما نمط التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فهو مختلط ويعتمد على المصادر العامة والخاصة. كما توصلت الدراسة إلى عدد من البدائل المقترحة لتنويع تمويل التعليم العام ومنها فرض رسوم على الخدمات الإضافية كالمواصلات والأنشطة اللاصفية، والتقليل من مركزية التمويل وإتاحة المجال للمدارس بتنويع مصادر تمويلها، وإشراك مؤسسات المجتمع في دعم تمويل التعليم العام.

وقدمت الدراسة عدة توصيات مثل استحداث قسم في إدارات التعليم يُعنى بترشيد النفقات التعليمية، وتمكين المدارس من توزيع ميزانيتها كما تراه مناسباً، وإتاحة المجال للمدارس بتنويع مصادر تمويلها، والبحث عن أسباب الهدر التربوي ومحاولة ترشيده.

الكلمات المفتاحية:

تمويل – تمويل التعليم العام – البدائل المقترحة – تجارب بعض الدول المتقدمة

Suggested Alternatives for funding public schools in Kingdom of Saudi Arabia through international experiences

Abstract:

This study aimed to identify the reality of financing public education in the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America, Finland, and Japan, and to get benefit from the experiences of these countries in presenting proposed alternatives for financing public education in the Kingdom of Saudi Arabia. The study used a descriptive, analytical, and comparative approach.

The study concluded that the comparison countries agreed on compulsory and free public education and that the Kingdom of Saudi Arabia outperforms all countries in the percentage of education financing from the government budget. The Kingdom of Saudi Arabia and Finland share a pattern of financing unilateral public education and its source is from the government, in addition to the presence of very limited private sources. As for the funding pattern in the United States of America and Japan, it is mixed and depends on public and private sources.

The study also found several proposed alternatives to diversify public education financing, including imposing fees for additional services such as transportation and extra–curricular activities, reducing the centralization of funding and allowing schools to diversify their funding sources, and involving community institutions in supporting public education financing. The study made several recommendations, such as creating a section in education departments concerned with rationalizing educational expenditures, enabling schools to distribute their budgets as they see fit, allowing schools to diversify their funding sources, searching for the causes of educational waste, and trying to rationalize it.

Keywords: Funding – financing public education – suggested alternatives – experiences of some advanced countries

المقدمة:

يشكل التعليم محوراً أساسياً في النهضة الاقتصادية للأمم، فهو المؤثر الأساسي على حياة الأفراد والمجتمعات. فكلما كان تعليم الأفراد ذا جودة عالية كلما انعكس ذلك على اقتصاد الدولة ونموها، حيث أكدت نتائج دراسة الدوسري (٢٠١٧م) وجود علاقة إيجابية بين مستوى التمويل وتحقيق الجودة الشاملة. لذا تحاول الدول توفير التعليم الأساسي المجاني لجميع أبنائها بغية إحداث تغير ثقافي في المجتمع ينعكس على التنمية الاقتصادية للبلد. فقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (٢٠١٥م) تقريراً ذكرت فيه الهدف الرابع للتنمية المستدامة والذي ينص على ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، حيث ذكر التقرير في الأهداف التفصيلية لهذا الهدف ضمان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني للبنين والبنات مما يؤدي إلى نتائج تعليمية ملائمة وفعالة (ص٢٠). ولأجل توفير التعليم العام الجيد والشامل للجميع لابد من زيادة التجهيزات من مباني ومرافق مدرسية وكتب دراسية وما يتبعها من زيادة في أعداد المعلمين؛ وكل هذا يتطلب زيادة في حجم الإنفاق على التعليم. فأكد تقرير اليونسكو (٢٠١٥م) على أهمية زيادة تمويل التعليم من أجل تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وأن تحقيقه يتطلب توفير تمويل متواصل وابتكاري (ص٦٧).

ويعد التعليم العام "الأساسي" عنصراً مهماً في تنمية وبناء شخصيات الطلاب وتشكيل مستقبلهم، حيث تعمد معظم الدول حول العالم لأن يكون التعليم ما بين سن السادسة وحتى الثامنة عشر مجانياً وإلزامياً. ويعد حق حصول الجميع على التعليم المجاني والإلزامي من أهم المبادئ التي نص على عليها دستور اليونسكو، وأن هذا التعليم يجب أن يهدف إلى تنمية شخصية الإنسان الكاملة وتفعيل قيم مهمة التفاهم والتسامح والصداقة والسلام (اليونسكو، ٢٠٢٠م). وتبرز أهمية هذه المرحلة الحرجة من عمر الإنسان في العائد الاقتصادي للدول من هذا التعليم. فيذكر المركز العربي للبحوث التربوية (٢٠١٢م) أنه من الأفضل تركيز الجهود لدعم التعليم الأساسي وتجويده، والذي يغطي ما بين ٦–١٨ سنة؛ على أساس أن هذه المرحلة الإلزامية المجانية كفيلة بإعداد المواطن الصالح المستنير والقادر على مواصلة تعليمه العالي أو الانخراط في سوق العمل. ولا يعني أن ذلك يأتي ضداً للتعليم العالي والتوسع

فيه، بل ضد أن يكون ذلك على حساب التعليم العام الذي يجب أن يكون عالي الجودة (ص١٣٤).

وحيث أن مجانية التعليم العام وإلزاميته في معظم الدول يتطلب دعماً متزايداً من الدولة، فإن ذلك يشكل ضغطاً كبيراً على ميزانياتها. فذكر تقرير اليونسكو (٢٠١٩م) أن متوسط حصة نفقات التعليم العام المخصصة للتعليم الابتدائي يبلغ ٣٥٪، ونسبة مقاربة للتعليم الثانوي. وحث تقرير اليونسكو (٢٠١٥م) على الالتزام بمؤشرين رئيسيين فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم، أولها أن يتم تخصيص ما يتراوح بين ٤٪ إلى ٦٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي لصالح التعليم. والمؤشر الثاني أنه يجب تخصيص ما لا يقل عن ١٥٪ إلى ٢٠٪ من الإنفاق الحكومي لصالح التعليم (ص٧٨).

وضمان الإنفاق المناسب على التعليم مهم في النظام التعليمي لأي دولة، حيث يسهم في توظيف وتدريب المعلمين وإعداد البنية التحتية وتطوير المناهج وغيرها من المصروفات التي يحتاجها التعليم. فتنفق جمهورية فنلندا من ميزانيتها على التعليم نسبة أقل بقليل من المعايير التي وضعتها اليونسكو حيث تصل نسبة الإنفاق في فنلندا إلى ١٢٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي (اليونسكو، ٢٠٢٠م). أما أوجه الإنفاق على التعليم العام في فنلندا متنوعة ومتعددة وليست قاصرة على التعليم فقط، بل تتعداها إلى تقديم وجبات يومية للطلاب وتقديم الخدمات الصحية وعلاج الأسنان (الدخيل، ٢٠١٥م، ص٣٣). ولابد من ترشيد الإنفاق على التعليم والإنفاق عليه بذكاء، للوصول إلى تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من التعليم. واليابان خير مثال على ذلك، فالحكومة اليابانية تنفق أقل مما تنفقه الكثير من دول منظمة التعاون الاقتصادي على التعليم، فمدارس اليابان فاعلة تحقق نتائجها المرجوة (الدخيل، ٢٠١٥م، ص١٤٢). فقد أوصت دراسة شامي (٢٠١٨م) بترشيد الإنفاق على التعليم عن طريق ترشيد الهدر التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب. وإن الدول المتقدمة نوعت مصادر تمويلها الأساسية للتعليم العام، واستثمرت ذلك في تحقيق أهدافها. فتمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد بشكل رئيسي على ثلاث مصادر هي السلطات المحلية وحكومة الولاية وأخيراً الحكومة الفيدرالية (الدقميري وسلامة والخثعمي، ٢٠١٨م، ص١٥٧). وقد حثت دراسة الوزرة (٢٠١٩م) على ضرورة تنويع مصادر التمويل في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

وتولي حكومة المملكة العربية السعودية عناية خاصة بتمويل التعليم وتخصيص النفقات اللازمة لمواكبة الزيادة المطردة في متطلباته، حيث أوردت سياسة التعليم في بابها الثامن والخاص بتمويل التعليم بنداً ينص على "تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة." (وزارة التعليم، ١٩٩٥م، ص٤٤). وأكدت نتائج دراسة الحربي (٢٠١٧م) ضرورة الاهتمام بموضوع تمويل التعليم ليتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية. وأن المملكة العربية السعودية في ظل حكومتها الرشيدة تنفق بسخاء على التعليم وذلك لما له من أثر على نمو البلاد وتقدمها. وذكرت صحيفة الاقتصاد (٢٠١٨م) "إن السعودية ضمن أعلى دول العالم في الإنفاق على التعليم بالنسبة للفرد". وإن إجمالي الإنفاق الحكومي المتوقع على قطاع التعليم بنهاية عام ٢٠٢٠م قد يصل إلى ١٩٣ مليار ريال وهو ما يشكل ١٩٪ من إجمالي المصروفات الحكومية (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠١٩م).

كما تواجه معظم الدول على اختلافها مشكلة تزايد النفقات التعليمية، حيث ذكر تقرير لمنظمة اليونيسكو (٢٠١٩م) بأن الإنفاق العالمي السنوي على التعليم يقارب ٤,٧ تريليون دولار أمريكي وينفق منها بمقدار٦٥٪ في البلدان المرتفعة الدخل. وأضاف التقرير بأن المصادر الرئيسية الثلاثة لتمويل التعليم هي الحكومات أولاً ومن ثم الجهات المانحة والأسر. ويبلغ إنفاق الحكومات ٧٩٪ من الإنفاق الكلي بينما يمثل إنفاق الأسر ٢١٪ وإنفاق المانحين ما قدره ١٢٪. وإن المطلع على الدراسات في مجال اقتصاديات التعليم يرى أن أهم المشكلات والقضايا القائمة هي مشكلات الإنفاق والسعي لإيجاد مصادر بديلة للإنفاق على التعليم، حيث أشارت نتائج دراسة شامي (٢٠١٨م) إلى أنه وبسبب تزايد نفقات التعليم حاولت الدول إيجاد مصادر أخرى بديلة للتمويل دون التضحية بالجودة. وهذا ما تؤيده دراسة رضوان (٢٠١٩م) حيث دعت إلى ترشيد النفقات وإشراك القطاع الخاص وأولياء الأمور في تمويل التعليم العام، كما أوصت إلى الاطلاع على تجارب الدول الأخرى والاستفادة من تجربتها في إصلاح تمويل التعليم العام.

مشكلة الدراسة:

إن الجهود التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية في تمويل التعليم ظاهرة للعيان في حجم الإنفاق الكبير على التعليم من ميزانية الدولة، ويعد هذا الإنفاق الأعلى على مستوى

العالم. فإذا قورن إنفاق المملكة العربية السعودية على التعليم من الميزانية الحكومية مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نجد أن استراليا والتي تُعد الأولى في معدل الإنفاق على التعليم من الميزانية الحكومية من بين هذه الدول يصل معدل إنفاقها إلى ١٤,٣٪، بينما هذا المعدل قد يصل إلى الضعف في المملكة العربية السعودية (الحربي، ٢٠١٧م).

وقد تزايد أعداد الطلاب في التعليم العام خلال العشرة سنوات الماضية بشكل كبير في المملكة العربية السعودية؛ ففي العام الدراسي ١٤٣٠–١٤٣١هـ كان أعداد الطلاب ٤,٩٣١,٤٣٧ طالب وطالبة (وزارة التعليم، ١٤٣٧هـ)، وحسب آخر إحصائية نشرتها وزارة التعليم فإن عدد الطلاب والطالبات المقيدين وصل إلى ٦،١٨٧،٧٧٦ في التعليم العام (وزارة التعليم، ٢٠٢٠م). وهذه الزيادة في أعداد الطلاب تؤثر على الحاجة إلى الإنفاق على التعليم بشكل أكبر، وهذا ما نشهده من زيادة في الميزانية المخصصة للتعليم خلال العشر سنوات ماضية والتي انتقلت من ١٢٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م ووصلت إلى ١٩٢.٨٢ مليار ريال في عام ٢٠١٩م (وزارة المالية،١٤٣٩هـ). إلا أن هذه الزيادة في الميزانية لم تتوافق مع الحاجات المتزايدة للتعليم، وهذا ما أكدته دراسة الدوسري (٢٠١٧م) أن مستوى تمويل التعليم العام كان ضعيفاً.

كما تواجه المملكة العربية السعودية تحديات عدة في التمويل والإنفاق على التعليم العام، ومن أهمها تحديات العولمة وتأثيرها في إعداد وتهيئة الطلبة لهذا العالم الجديد، والبيئة الجغرافية الممتدة للمملكة العربية السعودية في ظل ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (الدمخ، ٢٠١٩م). وإن المتطلبات المالية المخصصة للتعليم حسب خطة التنمية التاسعة خلال ٥ سنوات أقل مما تم إنفاقه على التعليم خلال الخمس سنوات السابقة، مما يشير إلى التحديات التي ما زالت تواجه العملية التعليمية والتي قد تعوقها عن تحقيق أهدافها المرجوة على أكمل وجه، وهذا بدوره يحمل الميزانية الحكومية العبء الأكبر في الإنفاق (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

كل هذه العوامل والتحديات المؤثرة على تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية دعت إلى التفكير في بدائل أخرى لدعم تمويل التعليم. حيث أن الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية يتزايد بما مقداره ٢١٪ عن السنة السابقة هذه الزيادة تدعو إلى النظر وبجدية في مصادر تمويل أخرى تقف جنباً إلى جنب في الإنفاق (وزارة الاقتصاد

والتخطيط، ٢٠١٠م). وأكدت نتائج دراسة البابطين (٢٠١٩م) تزايد نسبة الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية سنوياً، وأهمية إيجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي. وأشارت دراستا الذبياني (٢٠١٨م) والخضير (٢٠١٩م) إلى ضرورة تبني إجراءات مرنة في التمويل لإدارات التعليم.

وقد اقترحت دراسة شامي (٢٠١٨م) إجراء دراسة مقارنة بين التعليم في المملكة والدول التي نجحت في استثمار التعليم في قارتي آسيا وأمريكا الجنوبية. ولذا فقد تم اختيار عدة دول متقدمة لإجراء دراسة مقارنة بينها، والاستفادة من تجربتها في اقتراح بدائل لتطوير تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. فاختارت الباحثات الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول محل الدراسة لما تتشابه به مع المملكة العربية السعودية؛ فقد أكدت دراسة البابطين (٢٠١٩م) في أن الدولتين تجمعان على توفير فرص تعليمية متكافئة وأن أكبر مخصص من ميزانيتها يصرف على التعليم العام. كما حثت نتائج الدراسة السابقة على الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل التعليم. وتشكل الموارد الحكومية المصدر الرئيسي لتمويل التعليم في جمهورية فنلندا، حيث تمثل ما يقارب ٩٧,٦٪ من مصادر التمويل (Education Policy Outlook Finland، ٢٠١٣م). وأشارت لذلك دراسة الأحمدي (٢٠١٨م) حيث ذكرت أن نظام التعليم في فنلندا يمول من قبل الحكومة المركزية، إلا أن التعليم في فنلندا حقق نمواً اقتصادياً قائماً على المعرفة من خلال تلبية حاجة سوق العمل من القوى البشرية المدربة ذات الأداء الأكاديمي المتميز. ونظراً لارتفاع ما تنفقه المملكة العربية السعودية على التعليم العام، فقد تم اختيار اليابان للاستفادة من طرق تمويلها للتعليم. حيث تنفق الحكومة اليابانية على مدارسها أقل مما تنفقه العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى، فقد أنفقت اليابان ٣,٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم، أقل بكثير من المتوسط الذي وضعته اليونسكو والبالغ ٤٪ على الأقل (اليونسكو، ٢٠٢٠م). بالإضافة إلى أن اليابان تميزت عالمياً بارتفاع مستوى التعليم في مدارسها وتحقيق طلابها لمراكز متقدمة في اختبارات بيزا العالمية والاختبارات الدولية لتقييم الاتجاهات العالمية على مستوى العالم (الدخيل، ٢٠١٥م، ص ص ١١٧–١١٨).

وبناءً على ما سبق تحاول الدراسة الحالية الاجابة على السؤال التالي:

ما البدائل المقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة؟

أسئلة الدراسة:

يتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١– ما واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة؟

٢– ما واقع تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة ؟

٣– ما واقع تمويل التعليم العام في فنلندا في ضوء القوى والعوامل المؤثرة ؟

٤– ما واقع تمويل التعليم العام في اليابان في ضوء القوى والعوامل المؤثرة ؟

٥– ما أوجه الشبه والاختلاف بين تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان وبين تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

٦– ما البدائل المقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول المقارنة؟

أهداف الدراسة:

تحددت أهداف الدراسة في النقاط التالية:

١– التعرف على واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة.

٢– التعرف على واقع تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة.

٣– التعرف على واقع تمويل التعليم العام في فنلندا في ضوء القوى والعوامل المؤثرة.

٤– التعرف على واقع تمويل التعليم العام في اليابان في ضوء القوى والعوامل المؤثرة.

٥–التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان وبين تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

٦– تقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول المقارنة.

أهمية الدراسة:

إن المتتبع لواقع التعليم في المملكة العربية السعودية يرى بأنه يشهد تغيرات كثيرة وفقاً لما تتطلبه رؤية المملكة ٢٠٣٠، فتهتم الرؤية في محور وطن طموح بأن تكون الحكومة فاعلة. ويتم تحقيق ذلك في وزارة التعليم من خلال الأهداف العامة التي وضعتها والتي منها تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم (وزارة التعليم، ١٤٤٠هـ). ولذلك تنبع أهمية هذه الدراسة في:

١– تناولها أحد أهم مواضيع التعليم وهو تمويل التعليم العام والبحث عن مصادر بديلة له.
٢– تقديم مقترحات وتوصيات عملية تفيد المسؤولين في الوزارة وقائدي المدارس في معرفة طرق تمويل بديلة للمدارس.
٣– إثراء مجال الإدارة التربوية والدراسات المرتبطة بتمويل التعليم العام.
٤– فتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول بدائل تمويل التعليم العام.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارِن والذي يهدف إلى دراسة الظاهرة وصفها وتفسيرها كما هي. فهو المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على جمع المعلومات من مصادر أولية وثانوية ناقشت موضوع تمويل التعليم، وإجراء وصف وتحليل وتفسير لها، ومن ثم تقديم مقترحات في ضوء تجارب الدول قيد الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على دراسة واقع تمويل التعليم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان والاستفادة من تجارب هذه الدول في تقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية: تشمل:

١– الولايات المتحدة الأمريكية: وذلك لأنها تتشابه مع المملكة العربية السعودية في أن أكبر مخصص من ميزانيتها يُصرف على تمويل التعليم العام، وتعدد مصادر التمويل فيها.

٢– فنلندا: وذلك لتفوقها في تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة، وأن نظام التعليم في فنلندا يمول من قبل الحكومة المركزية كما في المملكة العربية السعودية.

٣– اليابان: وذلك لتميزها على مستوى العالم بانخفاض إنفاقها على التعليم ورغم ذلك فقد حققت نتائج متقدمة في الاختبارات الدولية.

٤– المملكة العربية السعودية: وذلك لاقتراح بدائل تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م.

مصطلحات الدراسة:

التعليم العام:

هو تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية، وتوفر الدولة عبر وزارة التعليم البيئة التعليمية المناسبة، وتهيئ المرافق والكتب الدراسية، وكذلك التنقل المجاني، وله ثلاث مراحل المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية. وتختلف الدول فيما بينها بتقسيم المراحل الدراسية حسب سلمها التعليمي وتتفق في كون التعليم العام غالباً ما يكون ما بين ٦–١٨ سنة ويكون إلزامياً ومجانياً. (المنصة الوطنية الموحدة، ١٤٤٢هـ).

تمويل التعليم:

"هو مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يجب تحقيقها وفق الموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة." (الحريري، ٢٠١٣م).

وتعرّف الباحثات تمويل التعليم العام إجرائياً بأنه: هو جميع المخصصات المالية الحكومية أو الخاصة والتي يتم رصدها للتعليم العام لتحقيق أهدافه.

البدائل المقترحة:

تعرفها الباحثات إجرائياً بأنها مجموعة من الأساليب أو الأفكار العملية المقترحة والتي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تمويل التعليم العام.

الدراسات السابقة:

١– دراسة الحربي (٢٠١٧م): استهدفت الدراسة التعرف على واقع تمويل التعليم العام والعالي، ووضع بدائل مقترحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب

دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومن أهم نتائج الدراسة ضرورة الاهتمام بموضوع تمويل التعليم ليتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية للمملكة.

٢– دراسة الدوسري (٢٠١٧م): استهدفت الدراسة التعرف على مستوى تمويل التعليم العام ومستوى الجودة الشاملة. كما استهدفت التعرف على المقترحات التي قد تُسهم في تنويع مصادر تمويل التعليم، وتحقيق الجودة الشاملة. ومن أهم نتائج الدراسة أن مستوى تمويل التعليم العام في المدارس قيد الدراسة كان ضعيفاً.

٣– دراسة الأحمدي (٢٠١٨م): استهدفت الدراسة وصف وتحليل نظام التعليم في فنلندا والامارات العربية المتحدة وجذورها التاريخية والعوامل التي أثرت في تشكيلها والأسس التي يقوم عليها النظامين وأوجه الشبه والاختلاف بينهما. ومن أهم نتائج الدراسة تشابه نظامي التعليم في كلا الدولتين في أنهما نظام مركزي ويمولان من قبل الحكومة المركزية إلا أن نظام التعليم في فنلندا يتصف بالمرونة بشكل أكبر، كما أن النظام الفنلندي حقق نمو اقتصادي قائم على المعرفة.

٤– دراسة الذبياني (٢٠١٨م): استهدفت الدراسة تقديم نموذج مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم العام في المملكة في ضوء النماذج العالمية؛ والتعرف على واقعه في المملكة ومعوقاته. ومن أهم نتائج الدراسة تحديد بعض من المعوقات التنظيمية والاجتماعية التي تحول دون تنويع مصادر تمويل التعليم العام، واقتراح نموذج لتنويع مصادر تمويل التعليم العام.

٥– دراسة شامي (٢٠١٨م): استهدفت الدراسة التعرف على أسباب زيادة التكلفة في التعليم، والتعرف على مصادر التمويل في التعليم والبدائل المتاحة له. ومن أهم نتائج الدراسة زيادة تكلفة التعليم إلى حد فاق امكانات أغلب دول العالم.

٦– دراسة البابطين (٢٠١٩م): استهدفت الدراسة التعرف على واقع تمويل التعليم في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وأبرز التحديات التي تواجهه في المملكة وتنويع مصادره. ومن أهم نتائج الدراسة تزايد نسبة الإنفاق على التعليم سنوياً وأهمية إيجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية.

٧– دراسة الخضير (٢٠١٩م): استهدفت الدراسة عرض أهم النماذج الأمريكية لتمويل المدارس بناء على الأداء، والكشف عن واقع تمويل مدارس التعليم العام في المملكة. ومن

أهم نتائج الدراسة تقديم نموذج لتمويل مدارس التعليم العام بالمملكة بناء على الأداء في ضوء النماذج الامريكية.

٨– دراسة رضوان (٢٠١٩م): استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة الإصلاح التعليمي وأهدافه واستراتيجياته والتحديات التي تواجهه، ودراسة واقعه في فنلندا وسنغافورة ومصر، وأوجه التشابه والاختلاف فيما بينهم. ومن أهم نتائج الدراسة في تمويل التعليم التأكيد على أهمية ترشيد النفقات وإشراك أولياء الأمور والقطاع الخاص في تمويل التعليم.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن موضوع تمويل التعليم العام مشكلة تؤرق الحكومات. وأن تمويل التعليم قد زاد إلى درجة تفوق إمكانات معظم دول العالم، لهذا نرى التوجه إلى إيجاد بدائل لتمويل التعليم العام، وهذا ما أشارت إليه دراستي شامي (٢٠١٨م) والبابطين (٢٠١٩م). وتتفق الدراسة الحالية مع دراسات الدوسري (٢٠١٧م) والحربي (٢٠١٧م) والخضير (٢٠١٩م) والذبياني (٢٠١٨م) والبابطين (٢٠١٩م) في هدف التعرف على واقع تمويل التعليم العام. وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة البابطين (٢٠١٩م) في هدف التعرف على واقع تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتفق مع دراسة شامي (٢٠١٨م) ودراسة الدوسري (٢٠١٧م) ودراسة الحربي (٢٠١٧م) في هدف تقديم بدائل مقترحة لتمويل التعليم.

واهتمت جميع الدراسات السابقة بضرورة إيجاد بدائل لتمويل التعليم العام، حيث يصعب الاستمرار في الاعتماد على المصدر الحكومي في التمويل كمصدر وحيد. وتعد الدراسة الحالية من الدراسات القليلة التي درست واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ومقارنتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان واقتراح بدائل له على ضوء تجاربهم. وقد استفادت الباحثات من الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري، ووسعت فهم الباحثات لموضوع الدراسة، واختيار المنهجية الملائمة للدراسة. وفي عرض النتائج وتفسيرها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

الإطار النظري:

١ - التمويل:

يعرف التمويل لغة: تمويل هي مصدر موّل، يحتاج إلى تمويل: يحتاج إلى المال، فهو المال الذي تقدمه الادارة، وفي التعليم هو المال الذي تقدمه الوزارة. (معجم المعاني، ٢٠١٠م).

مفهوم التمويل:

يعد التمويل أحد الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها التي قامت من أجلها. (عون، ٢٠٠١م، ص ٢٩٤).

وقد عرف أبو شعيرة وغباري (٢٠١١م) التمويل في قطاع التعليم بأنه كل ما يستطيع البلد أن يعبئه من موارد لخدمة أغراض مؤسسات وأجهزة والتعليم. فهو توفير الكثير من الموارد الاقتصادية النقدية العينية المباشرة وغير المباشرة من أجل تيسير شؤون الجهاز التعليمي وتنفيذ مهامه وبرامجه، وبالتالي تحقيق أهدافه (ص٢٢٦).

وإن تمويل التعليم والإنفاق عليه يعود على البلد بارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد، وبالتالي زيادة في الانتاجية. فإذن هناك علاقة بين الإنفاق على التعليم وبين مستوى الدخل القومي، فكلما زاد الإنفاق على التعليم ارتفع مستوى الدخل القومي. وللتعبير عن حجم تمويل التعليم يمكن الإعتماد على ثلاثة مؤشرات أساسية هي الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي والإنفاق على التعليم كنسبة من ميزانية الدولة ونصيب الفرد من الإنفاق على التعليم. (عبدالنبي وحنفي ورشاد ونصر، ٢٠١٢م، ص ٤٧).

العوامل المؤثرة في تمويل التعليم:

إن نظام تمويل التعليم يتعرض لعدة عوامل تؤثر على ما يقدم له من تمويل، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

عوامل داخلية:

- مستوى أجور العاملين في المؤسسات التعليمية.
- التوزيع العمري للمعلمين، ويزيد الإنفاق على التعليم بارتفاع أعمار المعلمين.
- مستوى التقنيات التعليمية، كلما زاد استخدام التقنيات زادت المصروفات.

- **ارتفاع حجم الهدر التعليمي، مثل زيادة نسبة الرسوب والتسرب.**
- **عدد سنوات الخدمة في التعليم، فكلما زادت سنوات الخدمة زاد الإنفاق على التعليم.**
- **نصاب المعلمين من الحصص، فكلما انخفض النصاب كلما احتجنا لمعلمين أكثر.**

عوامل خارجية:

- **المستوى العام للدخل القومي، فكلما ارتفع الدخل القومي ازداد دخل الأفراد وبالتالي يزيد الإنفاق على التعليم.**
- **الزيادة السكانية، فكلما زاد السكان كلما زادت النفقات.**
- **مستوى النفقات المعيشية، كلما ارتفعت نفقات المعيشة من سلع وخدمات كلما زاد الإنفاق على التعليم.**
- **المستوى التقني العام في المجتمع، ويرتبط هذا العامل بالمستوى التقني التعليمي.**
- **التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة، ويرتبط به التوزيع العمري للمعلمين.**

(رشدان، ٢٠٠٨م، ص١٠٠) و (الخنيزي، ١٩٩٦م، ص ص ٩–١٠).

تحديات تمويل التعليم:

هناك مجموعة من الحقائق المرتبطة بتمويل التعليم والتحديات التي يواجهها، ويمكن ذكرها كالتالي:

١. **أن معظم الدول وخاصة النامية قد وصلت إلى الحد الأعلى من الإنفاق على التعليم، وزيادة المخصصات لهذا القطاع سيؤثر على القطاعات الأخرى في الدولة.**
٢. **الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وبخاصة في الدول النامية تبعاً للزيادة السكانية فيها.**
٣. **ترسخ مفهوم مسؤولية المجتمع بكامله سواء كان قطاع عام أو خاص في تمويل التعليم. (العدواني، ٢٠٠٧م، ص٣٩٦)**

مصادر تمويل التعليم:

يحتاج التعليم إلى توفير تمويل مستمر ليحقق أهدافه ومقاصده. فقامت العديد من الأنظمة التعليمية بتوفير مجموعة مصادر لتمويل التعليم يمكن تقسيمها إلى خمسة مصادر هي المصادر العامة والمصادر الخاصة والمصادر الخارجية ومصادر التمويل الذاتية ومصادر أخرى.

١ – مصادر التمويل العامة:

التمويل العام يتم عن طريق الواردات الثابتة المنتظمة للدولة. وتختلف الدول بحسب مواردها فهناك دول موردها الرئيسي يكون عن طريق الضرائب، فتشكل الضرائب مورداً أساسياً لتمويل التعليم في تلك البلدان؛ وهناك دول أخرى تعتمد على القروض إلى جانب الضرائب في تمويل التعليم، لا سيما بعد تغير النظرة حول التعليم وكونه استثماراً للأموال وليس استهلاكاً لها. فأصبحت القروض تستخدم لتمويل المشاريع التعليمية كالأبنية المدرسية والمرافق العلمية، لأنها تحقق توفيراً مالياً كبيراً إذا ما قورنت بأجور الأبنية المستأجرة، هذا بالإضافة إلى العائد غير المباشر من إقامة أبنية تعليمية جديدة وصالحة فتزيد بالتالي من إنتاجية النظام التعليمي.

وغالباً الجهة المسؤولة عن التمويل العام تكون الحكومة المركزية أو الفيدرالية، عن طريق الميزانيات التي تعدها وزارة التعليم والمؤسسات التعليمية. إلا أنه في بعض البلدان تساهم الحكومات المحلية في تمويل التعليم العام إلى جانب الحكومة المركزية عن طريق ميزانيات يتم اعدادها لهذا الغرض (أبو شعيرة وغباري، ٢٠١١م، ص ص ٢٢٦–٢٢٨).

٢ – مصادر التمويل الخاصة:

أي ما توفره جهات خاصة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الأقساط التي يدفعها أولياء أمور الطلاب إلى المؤسسات التعليمية الأهلية. وقد تساهم بعض المؤسسات الصناعية والتجارية في تمويل التعليم عن طريق دعم بعض برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها للالتحاق في هذه المؤسسات. وكذلك موارد الخدمات كالسكن والنقل والتغذية تعتبر من مصادر التمويل الخاصة. وأيضاً التمويل الفردي الغير مباشر مثل شراء أولياء الأمور الأدوات المدرسية لأبنائهم (أبو شعيرة وغباري، ٢٠١١م، ص٢٣٠).

ويأتي القطاع الخاص في مقدمة مصادر تمويل التعليم، حيث ساهم هذا المصدر بقدر كبير في الدول الصناعية والمتقدمة في تمويل التعليم، إلا أنه لم يساهم بالقدر الكافي في الدول النامية (العدواني، ٢٠٠٧م، ص٣٩٦).

٣ – مصادر التمويل الخارجية:

تشمل المساعدات والمنح الخارجية التي تقدمها الجهات الدولية الإقليمية والوطنية أو الهيئات الصحية أو الدينية أو المؤسسات والشركات الخاصة. وهذه المصادر إما أن تكون فنية كتوفير العناصر البشرية مثل المعلمين والخبراء والمستشارين أو تكون تقديم المنح أو إعداد المؤتمرات العلمية والندوات؛ أو قد تكون المساعدة مالية كالمنح المالية أو الأبنية والمعدات والأجهزة (أبو شعيرة وغباري، ٢٠١١م، ص ٢٣١).

٤ – مصادر التمويل الذاتية:

تقوم بعض المؤسسات التعليمية كالمعاهد والمدارس المهنية نفسها من خلال مواردها المتأتية من بيع منتجاتها الخاصة والخدمات التي تقدمها (أبو شعيرة وغباري، ٢٠١١م، ص ٢٣١).

٥ – مصادر بديلة للتمويل:

من بدائل تمويل التعليم التي تحدثت أدبيات اقتصاديات التعليم عنها ما يلي:

١ – السلف التعليمية أو الطلابية:

نظراً للطلب المتزايد على التعليم العالي وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين به، وما يترتب عليه من زيادة في المخصصات المالية لتمويله. بدأ التفكير في نظام السلف كمصدر تمويل بديل. وقد استُخدم نظام السلف في تمويل التعليم دول نامية مثل كولومبيا وباكستان والهند وسيرلانكا وكينيا ونيجيريا، وبعض الدول المتقدمة مثل الدول الاسكندنافية والاوروبية بما فيها بريطانيا وأيضا أمريكا واليابان (مرسي، ١٩٩٨م، ص ص ١٢٤–١٢٥)

٢ – الكوبونات التعليمية:

هي منح مالية في شكل كوبونات تدفعها الحكومة إلى الآباء لمساعدتهم على تعليم أبناءهم في المدرسة التي يرغبونها. وفكرة الكوبونات التعليمية تقوم على أنه يمكن للآباء الحصول على كوبون بقيمة مالية معينة تعادل عادة تكاليف تعليم أبنائهم في المدرسة الحكومية. ويختار الآباء المدرسة التي يرغبونها ويستخدمون هذه الكوبونات لدفع مصاريفها.

ويتحمل الآباء أي زيادة عن قيمة الكوبون إذا اختاروا مدرسة خاصة مصروفاتها عالية. ويستخدم هذا النظام في أمريكا وبريطانيا خاصة في مدارس رياض الأطفال. والنقد الذي يوجه لهذا النظام عدم تحقيقه لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (مرسي، ١٩٩٨م، ص ص ١٢٥-١٢٦).

٣ - المجتمعات المحلية:

إحدى الوسائل التي استخدمت لتخفيف الأعباء المالية على الدولة قيام المجتمعات المحلية بالتطوع في بناء المدارس، حيث تقدم مواد البناء ولوازمه مجاناً من خلال التبرعات. ففي النيبال معظم المدارس الابتدائية والثانوية قامت المجتمعات المحلية ببنائها وصيانتها. وفي تنزانيا تقدم الحكومة مواد البناء ولوازمه للفلاحين ليقوموا ببناء المدارس الابتدائية كما يقومون ببناء منازل للمعلمين (مرسي، ١٩٩٨م، ص ١٢٦).

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما واقع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية:

قدرة الدولة على توفير مخصصات مالية وعينية، بمشاركة القطاع الخاص للإنفاق على التعليم العام والجامعي، والعمل على تنميتها وصرفها وفقاً لأنظمة الرقابة والمحاسبية وبما يحقق أهدافها سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (الدمخ، ٢٠١٩م)

وتعد قضية تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية من أهم القضايا التي تواجهها وزارة التعليم حالياً، وذلك للأسباب التالية:

- نمو التعليم بمعدلات مرتفعة للغاية لا تتناسب مع معدلات نمو المخصصات المالية لها.
- ضعف العائد من التعليم مقابل الميزانيات المرصودة له.
- التجارب الناجحة والتوجهات العالمية في تنويع مصادر التمويل.
- التوجه العالمي للاعتماد على التمويل المختلط في تمويل التعليم.
- أن التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع بحيث يتم تمويله بالتعاون بينهما وعدم حصره على الدولة فقط.

- **عدم وجود دعم من فئات المجتمع المختلفة لتمويل التعليم.**
- **التوجه إلى زيادة فعالية مؤسسات التعليم.**
- **التوسع في زيادة الموارد المالية وترشيد استخدامها.**
- **تنويع مصادر تمويل التعليم وابتكار موارد جديدة. (الدمخ، ٢٠١٩م).**

ويتبين اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بتمويل التعليم في وثيقة سياسة التعليم، حيث خصصت باباً لتمويل التعليم ونصت المادة (٢٢٩) إلى أن "تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية العامة." وأشارت المادة (٢٣٠) إلى أن "تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة.". كما تؤكد الوثيقة في باب أحكام عامة في المادة (٢٣٣) على أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تتقاضى الدولة رسوما دراسية على الدارسين مقابل تعلمهم. (وزارة التعليم، ١٩٩٥م).

وقد خصصت المملكة العربية السعودية لتمويل التعليم ٦٣,٧ مليار ريال من ميزانيتها عام ٢٠٠٤م، أي ما نسبته ٢٧,٧٪ من ميزانية الدولة. وفي عام ٢٠١٠م بلغ مخصص تمويل التعليم ١٣٧,٦ مليار ريال، أي ما يمثل أكثر من ٢٥٪ من ميزانية الدولة. أما في عام ٢٠١٥م بلغ ما خصص لتمويل التعليم ٢١٧ مليار ريال أي ما نسبته ٢٥٪ من الميزانية. وفي عام ٢٠٢٠م خصص لتمويل التعليم ١٩٣ مليار ريال أي ما يقارب ١٩٪ من الميزانية. (وزارة المالية، ١٤٤٠هـ، ٢٠٢٠م). وبلغ ما تنفقه المملكة العربية السعودية على التعليم في عام ٢٠١٩م ما يقارب ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٠م).

وإن انخفاض نسبة مخصص تمويل التعليم من ميزانية الدولة على الرغم من ارتفاع المبالغ المصروفة يعود لارتفاع الميزانية الكلي في المملكة العربية السعودية خلال الخمسة عشر سنة الماضية – ولله الحمد–. وقد تم إجراء عدد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية عام ٢٠١٦م في ظل الانخفاض الشديد لأسعار النفط. ومن هذه الإصلاحات رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي وترشيد النفقات الحكومية والاستخدام الأمثل للتقنية

وتطوير آليات الرقابة والحد من تنامي المصروفات الجارية كالرواتب والبدلات. (وزارة المالية، ٢٠١٦م).

وقدرت المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التعليم العام خلال خطة التنمية التاسعة ٤٩٨,٤ بليون ريال**، وبلغ متوسط كلفة الطالب ما بين ٢٠–٢٣ ألف** ريال **(وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).**

وبالإضافة للتمويل الحكومي كمصدر رئيسي للتمويل في المملكة العربية السعودية هناك مصادر تمويل خاصة بشكل محدود جداً متمثلة في تقديم القطاع الخاص للخدمات التعليمية في مدارس التعليم الأهلي، مما ساهم في مساندة الدولة في مسؤولية التمويل (الذبياني، ٢٠١٨م).

وفي أحدث إحصائية لوزارة التعليم بلغ عدد الطلاب المقيدين في التعليم العام في مدارس التعليم الأهلي ٧٢١٨٤٣ طالب وطالبة وفي مدارس التعليم الأجنبي ٣٤٥٩٩٨ طالب وطالبة في مقابل ٥١١٩٩٥٣ طالب وطالبة في التعليم الحكومي (وزارة التعليم، ٢٠٢٠م). مما يعني أن القطاع الخاص يستوعب ما يقارب ١٧,٣٪ من إجمالي أعداد الطلبة في المملكة، وفي هذا مساهمة في تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم العام.

ويتأثر تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية بعدد من العوامل منها:

- **الزيادة السكانية وإلزامية التعليم ومجانيته.**
- **الاهتمام بجودة التعليم ونوعيته مثل تقليل كثافة الفصول وإطالة اليوم الدراسي.**
- **زيادة أجور المعلمين. (شامي، ٢٠١٨م)**
- **اتساع رقعة المملكة الجغرافية وتقديم الخدمات التعليمية في المناطق النائية مع قلة عدد السكان والمستفيدين فيها.**
- **معايير ومواصفات الأبنية والمرافق ونسب استهلاكها وصيانتها**
- **مدى استخدام التقنيات الحديثة. (أخضر،٢٠٠٣م، ص ٤٣٣).**

ومن العوامل المؤثرة على تمويل التعليم العام تزايد أعداد الطلاب في التعليم العام مما يقارب ٥ مليون طالب في العام الدراسي ١٤٣٠–١٤٣١هـ إلى ما يزيد على ٦ مليون طالب في عام ١٤٤١هـ (وزارة التعليم، ١٤٣٧هـ، ٢٠٢٠م)، وبالتالي تزايد الحاجة إلى إنشاء مباني جديدة للمدارس وتأهيل القائم منها وتجهيز المدارس بوسائل الأمن والسلامة والتعليم

الإلكتروني. وتطوير نوعية التعليم واستحداث أساليب ومناهج تعليمية حديثة كمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام. (وزارة المالية، ٢٠١٥م)

ويعد الهدر التربوي من أهم العوامل المؤثرة في تمويل التعليم، حيث أن معدلات الرسوب والتسرب من أبرز مؤشرات كفاءة النظام التعليمي. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الرسوب في خطة التنمية الثامنة عما كانت عليه في خطة التنمية السابعة، إلا أن خطة التنمية التاسعة وضعت أهدافاً جديدة لتخفيض معدلات التسرب إلى ١٪ لجميع مراحل التعليم العام (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م).

ومن التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في تمويل التعليم العام ضرورة إيجاد البدائل التمويلية المختلفة. نظراً لعدم قدرة الميزانية المخصصة للتعليم من قبل الدولة على الوفاء بمتطلبات التعليم العام في العصر الحديث. وتزايد الضغوط التي تشهدها المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية لمواجهة التغيرات المحلية والعالمية. وضرورة مواكبة التقدم العلمي والتقني. بالإضافة إلى الضغوط السكانية المتمثلة في زيادة الطلب على التعليم، ومحدودية الموارد المالية المتاحة لعملية التطوير (العتيبي، ١٤٢٥هـ، ص ص ٦٨–٦٩).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما واقع تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية؟

إن التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية إلزامي ومجاني للجميع لا يميز بين الفوارق والامتيازات الاجتماعية، ويمتد على مدى اثنتي عشر سنة من سن السادسة حتى الثامنة عشر. ولا تمارس الحكومة الفيدرالية أي سلطة مباشرة على النظام التعليمي في الدولة، وتقوم السلطة المحلية بالتشغيل الفعلي للمدارس وجمع الأموال للمدارس من خلال ضرائب الملكية عادة بالإضافة إلى إصدارات السندات الخاصة، أما من يشرف على التعليم فهي حكومة الولايات ويرجع ذلك لطبيعة الشعب الأمريكي الذي يؤمن بالديمقراطية وتفويض السلطة، وهي مسؤولة عن الإشراف المباشر على أنظمة التعليم في ولاياتها، بما في ذلك تنفيذ الوظائف السياسية والإدارية والمالية الضرورية، كما أنها مسؤولة عن توفير التمويل للتعليم العام على جميع المستويات، وترخيص وإيجار المدارس الخاصة (مرسي، ٢٠٠٥م،ص ص ١١٠–١١٥، ١٢٩).

كما إن بعض الولايات تمول ما يقارب ٤٢٪ من المبالغ التي تحتاجها المدارس، وتختلف هذه النسبة من ولاية إلى أخرى. وهذا ما تحاول حكومة الولايات تجاوزه، فيختلف قدر الأموال التي توزع على الهيئات التعليمية المحلية للإنفاق منها على شؤون التعليم باختلاف الولايات (مصطفى، ٢٠١٤م، ص ٢٤٥).

وبصفة عامة فإن ٩١٪ من تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية من مصادر عامة، والنسبة المتبقية من مصادر خاصة (OECD، ٢٠٢٠م. ص ٣١٤). وتتكون المصادر العامة من ثلاث مصادر أساسية:

١. السلطة المحلية: ويحق لها فرض ضرائب محلية للإنفاق منها على شؤون التعليم، وتتحمل السلطة المحلية ما يصل إلى (٥٥٪) من نفقات التعليم.
٢. حكومة الولايات: أن تمويل التعليم مسؤولية رئيسة لحكومة الولاية. ويصل إنفاقها على التعليم حوالي ٤٢٪ من نفقات التعليم، وتشجع حكومة الولاية كل وحدة إدارية على فرض ضرائب محلية للإنفاق منها على شؤون التعليم.
٣. الحكومة الفيدرالية: تخصص جزء قليل من دخلها للإنفاق على التعليم وتصل نسبة التمويل حوالي ٣٪ من نفقات التعليم، وتقدم المساعدات في صورة منح مالية مباشرة وغير مباشرة للمدارس وتمنح الأراضي العامة لكل ولاية للاستفادة منها في التعليم العام. (مصطفى، ٢٠١٤م، ص ٢٤٦).

وتتميز المدارس بالفصل بين إدارتها وتمويلها حيث يتم إدارة وتمويل المدارس العامة من قبل حكومة الولايات، في حين أن المدارس الخاصة يديرها ويمولها ملاكها. وسبب ذلك أن التعديل العاشر لدستور الولايات المتحدة الأمريكية قد منح كل ولاية سلطة تنظيم مؤسساتها التعليمية. وهذا يشكل عبئاً على عاتق السلطات المحلية وحكومة الولايات، حيث تعتمد الحكومة على الضرائب بأنواعها لتمويل التعليم. وإن تزايد الإنفاق على التعليم سنة بعد الأخرى واختلاف المخصصات المالية بين الحكومات المحلية والفيدرالية، يشكل مشكلة نظراً لاختلاف الولايات ما بين غنية وفقيرة. لذلك لابد من مصادر أخرى غير حكومية لدعم هذا الإنفاق مثل مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم من خلال تقديم المنح المختلفة سواء من أفراد أو شركات أو خريجين أو قروض أو الشراكات وغيرها. (المركز الوطني للإحصاءات التعليم، ١٩٩٤م).

ولقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل التعليم في عام ٢٠١٩م ما مقداره ٥٩.٩ مليار من ميزانية الدولة البالغة ٤.٤٠٧ تريليون دولار (US Department of Education، ٢٠٢٠م).

وقد ارتفع عدد الطلاب من عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٧ م بنسبة ٧٪ وبلغ عدد الطلاب ٥٠.٧ مليون ومن المتوقع وصوله إلى ٥١.١ مليوناً في خريف ٢٠٢٩م، أي بزيادة مقدارها ١٪. وكان ٧٠٪ من الطلاب المسجلين في عام ٢٠١٧م في مرحلة ما قبل الروضة وحتى الصف الثامن، والنسبة المتبقية كانوا مسجلين في الصفوف من التاسع إلى الثاني عشر. (المركز الوطني للإحصاءات التعليم،٢٠٢٠م).

فقامت الحكومة باعتماد بدائل لتمويل التعليم وذلك لوعيها بأهمية الاستثمار في التعليم بوصفه مدخلاً هاماً لتحقيق التفوق والامتياز للشعب، وقد ذكرت دراسة البابطين (٢٠١٩م) أن التبرعات من هذه البدائل (ص ٥٩). كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أول من طبّق الكوبونات التعليمية التي تم ذكرها في الإطار النظري (مرسي، ١٩٩٨م، ص ص١٢٥–١٢٦). والرسوم الدراسية والإحلال ورصيد الضرائب وامتلاك القطاع الخاص للمدارس والأوقاف (الذبياني، ٢٠١٨م، ص ص٥٢– ٥٣).

وإن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٥٪ وهو ما يتناسب مع معايير اليونسكو، حيث أن النسبة المفترض تخصيصها ما بين ٤–٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة فقد بلغ ١٣,٤٪ وهو أقل من معايير اليونسكو البالغة ما بين ١٥–٢٠٪ من ميزانية الدولة. وتقدّر كلفة الطالب ما بين ١١٤٠٤–١٢٧١١دولارًا لكل طالب بالمدارس العامة (اليونسكو، ٢٠٢٠م).

ونستنتج مما سبق أن اتساع الأراضي الأمريكية وتعدد الولايات والأعراق الاجتماعية يشكل ضغطاً على الحكومة في تغطية نفقات التعليم، وإن التزايد المستمر في أعداد الطلاب يؤدي لتزايد أعداد المعلمين والموظفين والمباني وتجهيزاتها وهذا كله يزيد أيضاً من الإنفاق على التعليم وكلفته؛ في ظل إلزامية التعليم ومجانيته. بالإضافة إلى أن تنوع دخل الولايات يؤدي لاختلاف مقدار تمويلها للمدارس، كل هذا يشكل تحديات أمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل التعليم العام مما أدى إلى إيجاد بدائل تمويل أخرى متجددة، مثل

الكوبونات التعليمية وفتح الباب للمساهمة من الأفراد من منح وتبرعات وشراكات كما أنها اعتمدت التمويل المرتبط بالاداء في المدارس.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما واقع تمويل التعليم العام في فنلندا؟

تشرف على التعليم في جمهورية فنلندا جهتان، هما:

١– وزارة التعليم والثقافة: وهي مسؤولة عن رسم سياسة التعليم وإعداد التشريعات التعليمية والتخطيط للإصلاح ووضع خطة تطوير التعليم.

٢– السلطات المحلية أو البلديات: مسؤولة عن التنفيذ واتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل وتنفيذ المناهج، وتوظيف العاملين. (غنايم، ٢٠١٩م، ص ٢٠٨–٢١٠) (عبدالنبي وحنفي ورشاد ونصر، ٢٠١٢م، ص ص ٩٩–١٠٠).

والتعليم في جمهورية فنلندا مجاني لما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي. ويتم توفير المستلزمات المدرسية والوجبات اليومية والخدمات الصحية والنقل المدرسي بشكل مجاني (Finland: Ministry of Education and Culture، ٢٠٢٠م) و(Finnish National Agency for Education، ٢٠٢٠م).

وتقسم مسؤولية تمويل التعليم بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، حيث تساهم الحكومة المركزية في تمويل ما يقارب ٣٣٪ من تمويل التعليم أما السلطات المحلية فتمثل ٦٦٪، والنسبة المتبقية ١٪ فهي من مصادر خاصة (OECD، ٢٠٢٠م). وتحصل السلطات المحلية على معظم مبالغ التمويل من تحصيل الضرائب. كما تستقبل السلطات المحلية مبالغ مالية من الدولة للتكاليف المتعلقة بإنشاء المدارس وصيانتها. وتساهم الدولة في تمويل التعليم من خلال نظام تحويلات الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية والتي تنسقها وزارة المالية، وقد تتم تحويلات الحكومة المركزية إلى وزارة التعليم والثقافة مباشرة، ويتم بها تمويل التعليم الطوعي الإضافي مثل التعليم ما قبل المرحلة الابتدائي، والتعليم لإعداد المهاجرين، وإصلاح التعليم المدرسي وغيرها من النفقات (Finland: Ministry of Education and Culture، ٢٠٢٠م) و(Finnish National Agency for Education، ٢٠٢٠م).

وتتمتع السلطة المحلية ومؤسسات التعليم بالحرية في تحديد آلية تخصيص الأموال، فتتولى السلطة المحلية مسؤولية توزيع النفقات أو تفويضها للمدارس وفي الغالب يتم تحديد

ميزانية لكل مدرسة، ثم تتولى المدرسة إنفاقها كما تراه مناسباً. أما رواتب العاملين في التعليم من مدراء ومعلمين وغيرهم فالسلطة المحلية هي المسؤولة عن صرفها. (Finnish National Agency for Education، ٢٠٢٠م).

ووفقاً لقانون التعليم الأساسي فإن السلطات المحلية قد تضع رسوماً شهرية للطلاب المشتركين في الأنشطة خارج أوقات الدوام الرسمية سواء في الفترة الصباحية أو المسائية، كما قد تضع رسوماً بسيطة على التعليم الفني. كما أن الرسوم قد تُلغى أو تخفض في بعض حالات الدخل المنخفض أو ظروف أخرى يبررها الأهالي. وتمثل هذه الرسوم مصدراً للتمويل الخاص في التعليم الفنلندي (Basic Education Act، ٢٠١٠م، ص ٢٤) و(Finland: Ministry of Education and Culture، ٢٠٢٠م)

ويمثل التمويل الحكومي ١٢,٣٪ من إجمالي ميزانية الدولة، وبلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقُدرت حصة الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم من ٩٦٩٧ –١١١٦٠ دولار أمريكي. وهذه النسب مقاربة لمؤشرات الإنفاق على التعليم التي حددها اليونسكو والتي تتراوح بين ٤–٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن فنلندا جاءت أقل من معيار اليونسكو في مقدار الإنفاق الحكومي من ميزانية الدولة والمحدد بين ١٥–٢٠٪ (اليونسكو، ٢٠٢٠م)

ونجح التعليم الفنلندي في تخفيض نفقاته بنسبة ١٪ ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨م وبلغت مجمل نفقات التعليم الإلزامي (المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا) ٤٨٤٧ مليون يورو وبلغت نفقات الثانوية العليا ٧٢٨ مليون يورو أي ما يعادل ٤٦,٨٪ من مجمل نفقات التعليم، والتي وصلت إلى ١١.٩ بليون يورو (Official Statistics of Finland، ٢٠٢٠م).

وإن تكلفة التعليم في فنلندا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي هو مقارب لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبما أن مخرجات التعليم الفنلندي ممتازة، فإنه يمكن الإشارة إلى أن التعليم الفنلندي منظم بكفاءة وفعالية. وتزداد تكلفة التعليم في السلطات المحلية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، فيتم نقل الطلاب إلى مدارس أكبر في بلديات أعلى كثافة سكانية (Finnish National Agency for Education، ٢٠٢٠م).

تقوم وزارة المالية بتوجيه الميزانية بالتعاون مع وزارة التربية والثقافة. ويتم تحديد تمويل التعليم المقدم من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية بعدد الطلاب في كل بلدية والكثافة السكانية وحجم المدارس وعدد طلاب التعليم الخاص وعدد الطلاب الذين يتلقون التعليم باللغة السويدية وعدد الطلاب الذين لغتهم الأم غير الفنلندية أو السويدية أو السامية، وعدد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. (رضوان، ٢٠١٩م، ص ١٤١)

كما تعتمد تحويلات الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية للإنفاق على التعليم الأساسي على عدد من العوامل منها عدد الطلاب في كل مرحلة دراسية وكلفة الطالب لكل مرحلة دراسية، بالإضافة إلى التحويلات التكميلية والتمويل الإضافي الآخر بناءً على ظروف البلدية الخاصة. ويتم تقديم التمويل إلى السلطات المحلية للمراحل الدراسية من عمر ٦ سنوات إلى ١٥ سنة (Finland: Ministry of Education and Culture، ٢٠٢٠م)

وبالإضافة إلى ما سبق، يؤثر مستوى دخل الأسرة على تمويل التعليم المقدم من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية، فكلما كان دخل الأسرة منخفضاً زاد التمويل (Finnish National Agency for Education، ٢٠٢٠م).

ويقدر عدد طلاب التعليم الإلزامي (المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا) ٥٦٤١٠٠ طالب وطالبة. (Official Statistics of Finland، ٢٠١٩م)

ومنذ حصول فنلندا على المركز الأول في اختبار بيزا لعام ٢٠٠٠م توافد عليها الباحثون لدراسة كيف أصبحت جمهورية فنلندا ضمن الدول المتقدمة في التعليم في عقود قليلة. فوجدوا أن تميز التعليم الفنلندي يعود لتميز المعلمين وقادة التعليم. وأحد أسباب تميزهم هو تمويل التعليم. فقد قامت الحكومة بزيادة ميزانية التطوير المهني للمعلمين وقادة المدارس إلى ٣٠ مليون دولار. وتخطط وزارة التعليم بالتعاون مع السلطات المحلية إلى مضاعفة هذا الرقم في عام ٢٠١٦م. بالإضافة إلى أن بيئة العمل محفزة للمعلمين، فالتمويل الممتاز للمدارس جعل أعداد الطلاب قليلة في الفصول مما جعلها بيئة مرغوبة للعمل من المعلمين (Darling–Hammond and Rothman, 2011).

ونستنتج مما سبق أن تمويل التعليم العام في فنلندا يكون من قبل الحكومة الفنلندية بنسبة كبيرة جداً.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: ما واقع تمويل التعليم العام في اليابان؟

تنص وثيقة التعليم الياباني أن جميع الناس لديهم الحق في الحصول على التعليم المتوافق مع قدراتهم. ومن أهم مبادئ التعليم الياباني تكافؤ الفرص التعليمية والتعليم الإلزامي، ويتضمن التعليم الإلزامي المجاني الصفوف من الأول وحتى التاسع أي المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا. وتشرف الإدارة التعليمية على المدارس بالتعاون مع السلطات المحلية والمقاطعات، اللذان يقدما المساعدات المالية للمدارس (Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology:Japan، ٢٠٢٠م)

وإن تمويل التعليم العام في اليابان قائم بنسبة ٩٢٪ على المصادر العامة والمتمثلة في الحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعات والسلطات المحلية (OECD، ٢٠٢٠م)، ويعتمد في تمويل التعليم العام على الضرائب (الخزيم، ٢٠٠٨م، ص ٨).

ويشكل تمويل التعليم العام من الحكومة الاتحادية ما يقارب ١٨٪ من التمويل الحكومي ويشكل الدعم من حكومة المقاطعات ما يقارب ٥٨٪ من التمويل الحكومي، مقابل ٢٤٪ من السلطات المحلية (OECD, ٢٠٢٠م، ص٣١٤).

وأما النسبة المتبقية لتمويل التعليم العام في اليابان والتي تشكل ٨٪ من إجمالي التمويل فتكون من المصادر الخاصة (OECD، ٢٠٢٠م)، ومن أمثلتها الأوقاف والعوائد الحكومية ورسوم الإيجار والهيئات الغير ربحية، وتشارك الأسر في تمويل بعض المصروفات الدراسية كالمواصلات والنشاطات التعليمية. ففي المرحلة الابتدائية قد يدفع الأب ٧٠ جنيها إسترليني الذي يشكل ١١٪ من قيمة الإنفاق الكلي، وفي المرحلة الثانوية الدنيا يدفع الأب ١٠٠ جنيها إسترليني والذي يشكل ١٥٪ من قيمة الإنفاق الكلي، أما في المرحلة الثانوية العليا يدفع الأب ٢٤٠ جنيها إسترليني، ويشكل ٢٣,٥٪ من قيمة الإنفاق الكلي (لاشين، ٢٠١٦م، ص ٥٧٣).

ويعتمد التمويل المقدم للمدارس على المدرسة سواء كانت خاصة أو عامة، فتقدم المقاطعات والسلطات المحلية الموارد للمدارس العامة التي تؤسسها. وتمول المقاطعات ثلثي رواتب المعلمين في المدارس العامة وتمول الحكومة الاتحادية الثلث المتبقي. وتهتم اليابان بكفاءة معلميها حيث أن مستوى المعلمين موحد بين جميع المدارس (OECD، ٢٠١٥م).

وتحصل المدارس الخاصة على دعم كبير من التمويل الحكومي، إذ تدفع الحكومة الاتحادية ٥٠٪ من رواتب المعلمين في المدارس الخاصة، ويقدم دعم للمدارس لتغطية نفقات

تعليم طلابها بما يعادل ١٠٠ دولار شهريا لكل طالب، وفي حال لم تكن هذه المبالغ كافية فإنه على الطلبة تعويض الفرق إلا إذا كان الطلاب من عائلات محدودة الدخل فإن الحكومة تزيد الدعم إلى ٢٠٠ دولار شهرياً (الدخيل، ٢٠١٥م، ص١٤١).

أما المدارس الثانوية العليا فتمولها الحكومة بالإضافة إلى الرسوم المتحصلة من الأهالي عندما يكون دخلهم أعلى من حد معين. ويتم استخدام المبالغ المتحصلة من رسوم الأهالي في دعم الطلاب الذين دخل أهاليهم أقل من الدخل المحدد (OECD، ٢٠١٥م).

ويقدر الإنفاق على التعليم بما يقارب ٨,٤٪ من ميزانية الدولة، وهي نسبة أقل بكثير من المعايير التي وضعتها اليونسكو والتي تقدر بما بين ١٥–٢٠٪ من ميزانية الدولة، أما الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي فيقارب ٣,٢٪ وهي أيضاً أقل من معايير اليونسكو والمقدرة بما بين ٤–٥٪. وقدرت تكلفة الطالب في التعليم العام ما بين ٨٨٩١–٩٨١٨ دولار أمريكي (اليونسكو، ٢٠٢٠م).

ويلاحظ تزايد النفقات على التعليم في اليابان فمنذ عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤ تزايدت النفقات بنسبة ٦٪. وبالتالي زادت نسبة تمويل المصادر العامة من ٨٩,٨٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ٩٣٪ في عام ٢٠١١م. مما جعل اليابان تخالف دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي لنفس الفترة الزمنية والتي انخفض لديها بشكل بسيط نسبة تمويل المصادر العامة (OECD، ٢٠١٤م).

وإن أعداد الطلاب في اليابان تقدر بـ ٦٥٢٣٠٠٠ طالباً للمرحلة الابتدائية و٧٠٩٣٠٠٠ طالبا في المرحلة الثانوية. (اليونسكو، ٢٠٢٠م، ص٣٤٨).

وقد قامت وزارة التعليم اليابانية بتطبيق المدرسة المنتجة في مدارس اليابان الثانوية فيقوم الطلاب بنشاطات متعلقة بالإنتاج، كزراعة الأرز والشاي والفواكه في الحقول. ويخصص لهذه النشاطات ساعة في كل اسبوع أو أسبوعين (أخضر، ٢٠١٥م).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس: ما أوجه الشبه والاختلاف بين تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان وبين تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

من خلال التحليل المقارن لتمويل التعليم العام في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان، كما يتضح في الجدول التالي:

جدول١ مقارنة بين تمويل التعليم العام للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان

أوجه المقارنة	المملكة العربية السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية	فنلندا	اليابان
الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة	١٩٪ من ميزانية الدولة.	١٣.٤٪ من ميزانية الدولة	١٢,٣٪ من ميزانية الدولة	٨,٤٪ من ميزانية الدولة
الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي	٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي
تكلفة الطالب في التعليم العام	٢٠–٢٣ ألف ريال في عام ٢٠١٠م	من ١١٤٠٤– ١٢٧١١ دولار أمريكي.	من ٩٦٩٧ – ١١١٦٠ دولار أمريكي	من ٨٨٩١– ٩٨١٨ دولار أمريكي
نمط التمويل	نمط التمويل أحادي بالاعتماد على التمويل الحكومي	نمط التمويل مختلط معتمد على الدعم الحكومي والدعم من مصادر أخرى	نمط التمويل أحادي معتمد على التمويل الحكومي	نمط التمويل مختلط معتمد على الدعم الحكومي والدعم من مصادر أخرى
أوجه المقارنة	المملكة العربية السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية	فنلندا	اليابان
مصادر التمويل العامة	ميزانية الدولة	الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات والسلطات المحلية	الحكومة المركزية والسلطات المحلية	الحكومة الاتحادية، وحكومة المقاطعة

				والسلطات المحلية
مصادر التمويل الخاصة	القطاع الخاص	المنح والقروض – الكوبونات التعليمية – الأوقاف	الرسوم للأنشطة اللامنهجية	الأوقاف – رسوم إيجار المرافق – الهيئات الغير ربحية – الرسوم من الأهالي

يتضح من خلال المقابلة بين كل من تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان أن المملكة العربية السعودية تتفوق على جميع الدول في نسبة الإنفاق على التعليم من الميزانية الحكومية، وتتميز عنهم في أن نسبة تمويل التعليم والبالغة ١٩٪ متوافقة مع المعايير التي حددتها اليونسكو (٢٠٢٠م) حيث أن مقدار الإنفاق الحكومي من ميزانية الدولة يجب أن يكون بين ١٥–٢٠٪، أما باقي الدول فهي أقل من هذا المعيار. ويعكس هذا اهتمام ولاة أمر المملكة العربية السعودية بأهمية تمويل التعليم في تحقيق تنمية اقتصادية للبلد وتحقيق الرفاهية للشعب.

وتشترك المملكة العربية السعودية وفنلندا في نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، والتي جاءت ٦,٥٪ و٦,٩٪ على التوالي، وهي أعلى من معايير اليونسكو (٢٠٢٠م) والبالغة ما بين ٤–٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتليهما الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٤,٩٦٪ والتي تقع ضمن نطاق معايير اليونسكو. ثم اليابان بنسبة ٣,٢٪، والتي تقل عن معايير اليونسكو لنسب الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي. وقد يعود انخفاض المخصص للتعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى قوة اقتصاد هذين البلدين وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل نسبة المخصص للتعليم منه قليلاً.

وتشترك المملكة العربية السعودية وفنلندا في نمط تمويل التعليم العام الأحادي ومصدره من الحكومة بالإضافة إلى وجود مصادر خاصة محدودة جداً. ويختلف نمط التمويل في

المملكة العربية السعودية عن نمط التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فهو مختلط ويعتمد على مصادر عامة حكومية ومصادر خاصة كالمنح والقروض والكوبونات التعليمية والأوقاف والهيئات الغير ربحية ورسوم إيجار المرافق والرسوم المتحصلة من الأهالي.

وتختلف المملكة العربية السعودية عن باقي الدول في مصدر التمويل بأنه من الحكومة حصراً، أما في فنلندا فيتوزع التمويل الحكومي بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يتوزع التمويل الحكومي بين الحكومة الفيدرالية أو الاتحادية وحكومة الولايات والسلطات المحلية. وإن توزيع التمويل الحكومي على عدد من المستويات الحكومية يخفف الضغط على الحكومة المركزية في توفير التمويل اللازم.

وتشترك المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا واليابان بتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم الإلزامي، لكنها تختلف في عدد سنوات التعليم الإلزامي ففي المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية يمتد التعليم الإلزامي ١٢ سنة من عمر ٦ سنوات إلى ١٨ سنة، أما في فنلندا واليابان فإن التعليم الإلزامي يشمل ٩ سنوات ويتضمن المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا.

ويُفسر الاختلاف في تمويل التعليم العام للمملكة العربية السعودية وفنلندا إلى الاختلاف في الكثافة السكانية وحجم المدارس وعدد الطلاب، حيث أن عدد طلاب فنلندا يمثل ١١٪ فقط من طلاب المملكة العربية السعودية. أما في اليابان فيشكل عدد طلاب التعليم العام ضعف عدد طلاب التعليم العام في المملكة العربية السعودية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنظراً لمساحتها الشاسعة وعدد سكانها الكبير نلاحظ أن عدد طلابها أيضا كبير بما يقارب عشرة أضعاف عدد طلاب التعليم العام في المملكة العربية السعودية. وهذا مما دعى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتماد بدائل لتمويل التعليم.

وتستنتج الباحثات مما سبق مدى التشابه والاختلاف بين المملكة العربية السعودية ودول المقارنة في تمويل التعليم العام، وكما أن الاختلاف لا يمكن أن يشكل عائقاً أمام الاستفادة من تجارب هذه الدول، بل يحث المملكة العربية السعودية ويدفعها للأخذ بتجاربهم في تنويع مصادر تمويل التعليم حيث أنه وبهذه المقارنة البسيطة نجد أن بدائل تمويل التعليم أثبتت جدواها في دعم الإنفاق على التعليم العام وتقليل أعباء الحكومة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس: ما البدائل المقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول المقارنة؟

إن تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية يواجه عدد من الضغوطات الاقتصادية التي نلاحظها في الانخفاض في نسبة تمويل التعليم من ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة، بالرغم من ارتفاعها بالمقارنة مع الدول المتقدمة. مما يدعونا للبحث عن بدائل لتمويل التعليم العام حتى لا نواجه صعوبات مستقبلاً في توفير التمويل الكافي للتعليم العام.

واتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة كدراسة الدوسري (٢٠١٧م) ودراسة الأحمدي (٢٠١٨م) ودراسة الخضير (٢٠١٩م) في ضرورة منح مزيد من الصلاحيات للمدارس كما في مدارس دول المقارنة. وتخصيص ميزانية مستقلة وملائمة لكل مدرسة. والمرونة في استخدام بنود ميزانية التعليم المخصصة لكل مدرسة.

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة شامي (٢٠١٨م) ودراسة الذبياني (٢٠١٨م) في تشجع منظمات المجتمع غير الربحية للاستثمار في التعليم، وتم الاستفادة من الطرق التمويل التي ذكرتها الدراستين وهي من خلال إقامة المسارح ومعارض الكتاب والتربية الفنية واستثمار الملاعب والمرافق وغيرها.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة الحربي (٢٠١٧م) التي تنادي بمشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم لضمان القوى العاملة التي سترفع من إنتاجيته.

كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الحربي (٢٠١٧م) والبابطين (٢٠١٩م) التي ذكرت أن فكرة المدرسة المنتجة هي أحد الأساليب الجديدة في تمويل التعليم فتقوم المدرسة بسد حاجتها المالية من مواردها الإنتاجية. وأن تكون المؤسسات التعليمية مؤسسات إنتاجية وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة الذبياني (٢٠١٨م) ودراسة الحربي (٢٠١٧م) التي ذكرت تشجيع المؤسسات الوقفية التي توفر الدعم المادي والمعنوي للطلاب. وتتفق مع دراسة البابطين (٢٠١٩م) والتي ذكرت أن يتم تقديم المساعدات للطلاب من خلال القروض الحكومية أو البنكية.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة والمقارنة بين تجارب بعض الدول المتقدمة، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- **أن التعليم العام في المملكة العربية السعودية تعليم مجاني في جميع مراحله، وهذا يشكل عبء أكبر على الحكومة في تمويل التعليم.**
- **من الصعب الاستمرار في التمويل الحكومي في ظل تزايد الطلب على التعليم وتحسين نوعيته وتزايد نسبة الإنفاق عليه سنوياً، فلابد من إيجاد بدائل تمويلية مجدية لذلك.**
- **إن أكبر التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم تحقيق تطلعات رؤية ٢٠٣٠، والتي تهتم بتنويع مصادر تمويل التعليم وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.**
- **ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم العام مقارنة بالدول المتقدمة.**
- **مصادر التمويل في الدول المتقدمة مصادر مختلطة، تأتي بالتشارك بين الحكومات والقطاع الخاص والأفراد.**
- **أهمية إيجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.**
- **الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة المذكورة في الدراسة في تمويلها للتعليم العام وتعديلها بما يتناسب مع طبيعة المجتمع السعودي.**

فإذن تنويع مصادر تمويل التعليم العام ضرورة اجتماعية واقتصادية، فيجب إيجاد مصادر بديلة للتمويل بدلاً من الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي للتعليم العام في المملكة العربية السعودية. حيث أن تمويل التعليم العام استثمار يحقق طموح الشعوب وآمالهم، فلابد من تنويع مصادره ومشاركة المجتمع في تمويله بأفراده ومؤسساته (الحربي، ٢٠١٧م)

ونظراً لتزايد تكلفة التعليم وزيادة الطلب عليه بما يفوق الميزانيات المخصصة، تقدم الدراسة عدداً من البدائل المقترحة لتنويع تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول المقارنة، كالتالي:

- **فرض رسوم خاصة على أولياء الأمور للتمتع بالخدمات الإضافية كالمواصلات والأنشطة اللاصفية، وتحدد قيمة الرسوم بناءً على دخل الأسرة.**

- **إشراك مؤسسات المجتمع في دعم تمويل التعليم العام من خلال تقديم الدعم المادي للمدارس للوفاء بمتطلباتها التعليمية، وتقديم الشراكات والهبات والمنح وفق آلية محددة.**
- **تفعيل إسهام القطاع الخاص ورجال الأعمال والبنوك في تمويل التعليم العام من خلال بناء المدارس وتجهيزها بالمعامل العلمية والتقنية وتمويل التدريب.**
- **تبني فكرة المدرسة المنتجة لتمويل بعض النفقات التي تحتاجها المدرسة، حيث تقوم المدرسة بالعمليات الصناعية الانتاجية البسيطة بالإضافة إلى تقديم التعليم العام الإلزامي.**
- **التوسع في الأوقاف التعليمية لدعم وتمويل الطلاب المحتاجين في التعليم العام.**
- **استحداث تنظيم للقروض التعليمية ليتمكن أولياء الأمور من تعليم أبنائهم في المدارس الأهلية عالية الجودة حين لا تتوفر المدارس الحكومية أو لكثافة الطلاب فيها.**
- **اعتماد الكوبونات التعليمية في التعليم العام مما يساهم في تخفيض تكلفة الطالب.**
- **تبني فكرة التمويل المعتمد على الأداء ليكون تمويل التعليم مبنياً على مؤشرات محددة، وبالتالي تقليل الإنفاق وتجويد العملية التعليمية.**

التوصيات:

- **استحداث قسم في إدارات التعليم يهتم باقتصاديات التعليم العام وتحديد أفضل السبل لترشيد الإنفاق على التعليم، وإعطاء هذا القسم الصلاحيات اللازمة للعمل.**
- **التقليل من مركزية التمويل وإتاحة المجال للمدارس بتنويع مصادر تمويلها.**
- **تفويض صلاحيات توزيع ميزانية المدرسة بالكامل للمدرسة وتحديدها بناء على حجم المدرسة وعدد طلابها.**
- **الاهتمام بتحسين نوعية المعلمين والعناية بتمويل التطوير المهني لهم، حيث أنهم الأساس في تطوير التعليم.**
- **إجراء الدراسات لمعرفة جدوى تجربة البدائل المقترحة في الدراسة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية.**

- إجراء الدراسات للبحث في أسباب الهدر التربوي ومحاولة ترشيدها، ودراسة عدد من الحلول التي تساهم في الحد من الهدر التربوي.
- إجراء دراسة مقارنة بين تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، لتشابه معظم العوامل المؤثرة على التمويل وتشابه طبيعة المجتمعات.

المراجع:

المراجع العربية:

أبو شعيرة، خالد محمد وغباري، ثائر أحمد. (٢٠١١م). اقتصاديات التربية والتعليم: رؤية معاصرة. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الأحمدي، فؤاد لافي. (٢٠١٨م). نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة كلية التربية – جامعة أسيوط. ٤٣(٨). ٤٣٧–٤٦١. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/٩٢٨٤١٩

أخضر، أروى. (٢٠١٥م). تطبيق المدرسة المنتجة في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. مسترجع من: https://almanalmagazine.com/بحوث–ودراسات/تطبيق–المدرسة–المنتجة–في–تعليم/

أخضر، فايزة حسن. (٢٠٠٣م – إبريل). اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة. ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي الحادي عشر: التربية ومستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية، الجمعية السعودية للعلوم التربوية، الرياض، إبريل، ٢٠٠٣م.

البابطين، أماني أحمد. (٢٠١٩م). تنويع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية ٢٠٣٠ في ضوء التجربة الأمريكية. المجلة الدولة التربوية المتخصصة. ٨(٩). ٥٥– ٦٩.

جريدة الاقتصاد. (٣ مايو ٢٠١٨م). السعودية ضمن أعلى دول العالم انفاقاً على التعليم للفرد. مسترجع من: https://www.eliktisad.com/news/show/٣٤٦٥٧٨

الحامد، محمد بن معجب وزيادة، مصطفى عبدالقادر والعتيبي، بدر بن جويعد ومتولي، نبيل عبدالخالق. (٢٠٠٧م). التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. الرياض: مكتبة الرشد.

الحربي، أمل بنت عبدالرحمن. (٢٠١٧م). تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل. مجلة العلوم التربوية. ٢(١). ٥٨–٨٧. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/٩٣٩٩٢٣

الحريري، رافدة. (٢٠١٣م). اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة. عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الخضير، رنا عبدالرحمن محمد. (٢٠١٩م). تمويل مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية بناء على الأداء في ضوء النماذج الأمريكية: نموذج مقترح. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الخنيزي، محمد مهدي. (١٩٩٦م). تجربة المملكة العربية السعودية حول النفقات على التعليم. ورقة مقدمة إلى لقاء المختصين بشأن تحديد استراتيجيات تنمية الاستفادة من الموارد المالية المتاحة للتعليم، مكتب التربية العربي، الرياض، مارس، ١٩٩٦م.

الدخيل، عزام محمد. (٢٠١٥م). تعلومهم. ط ٤، بيروت: الدار العربية للعلوم.

الدقميري، سعيد وسلامة، ابتسام والخثعمي، ابراهيم. (٢٠١٨م). في التربية المقارنة والدولية. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.

الدمخ، أمينة حمد. (٢٠١٩م). تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. (١١٠). ٢٣–٤٢. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record

الدوسري، نورة بنت فراج بن محمد. (٢٠١٧م). علاقة تمويل التعليم العام بتحقيق الجودة الشاملة في المدارس المتوسطة بمحافظة رماح والهجر التابعة لها. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. (٨). ٢٠٦–٢٣٠. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/١٠٤١٧١٢

الذبياني، خالد مشرف. (٢٠١٨م). تنويع مصادر تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية: نموذج مقترح. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

رشدان، عبدالله زاهي. (٢٠٠٨م). في اقتصاديات التعليم. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

رشدان، عبدالله زاهي. (٢٠١٥م). في اقتصاديات التعليم. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

رضوان، ماهر ابراهيم. (٢٠١٩م). إصلاح نظام التعليم الإلزامي في فنلندا وسنغافورة وكيفية الإفادة منه في مصر. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مصر. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/١٠٣١١١٦

شامي، شريفة علي محمد. (٢٠١٨م). واقع ومستقبل الإنفاق وتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة الخدمة الاجتماعية. (٥٩). ٤٠–٦٢. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/٩١٩٢٣٦

عبدالنبي، سعاد بسيوني وحنفي، محمد طه ورشاد، عبدالناصر محمد و نصر، أماني محمد. (٢٠١٢م). التربية المقارنة ونظم التعليم. الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.

العدواني، نواف. (٢٠٠٧م). اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. ط٢. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عون، وفاء محمد. (٢٠٠١م). تصور مقترح لنمط تمويل التعليم العالي الأهلي السعودي. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي الأهلي في السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، فبراير، ٢٠٠١م.

غنايم، مهنى. (٢٠١٩م). التربية المقارنة ونظم التعليم. القاهرة: دار الفكر العربي.

لاشين، محمد عبدالحميد. (٢٠١٦م). اتجاهات عالمية في اقتصاديات الانفاق على التعليم وإمكانية الإفادة منها في سلطنة عمان. مجلة كلية التربية. (٦٢). ٥٥٥–٥٩٣.

مرسي، محمد منير. (١٩٩٨م). تخطيط التعليم واقتصادياته. مصر: عالم الكتب.

مرسي، محمد منير. (٢٠٠٥م). التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية. ط٢. القاهرة: عالم الكتب.

المركز الوطني للإحصاءات التعليم. (١٩٩٤م). التسجيل في المدارس العامة. مسترجع من: https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator_cga.asp

المركز الوطني للإحصاءات التعليم. (٢٠٢٠م). المؤشر ٤٥: مصدر الأموال للتعليم. مسترجع من: https://nces.ed.gov/pubs/eiip/eiip45s1.asp

مصطفى، صلاح عبدالحميد. (٢٠١٤م). المدخل في التربية المقارنة ونظم التعليم. الرياض: مكتبة الرشد.

المركز العربي للبحوث التربوية. (٢٠١٢م). اقتصاديات التعليم. الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية.

معجم المعاني. (٢٠١٠م). معنى التمويل. مسترجع من: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

المنصة الوطنية الموحدة، (٢٠٢٠م). التعليم في المملكة: مسترجع من: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/EducationInKSA

الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠٢٠م). الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية. مسترجع بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٢٠م: https://www.stats.gov.sa/ar/823

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (٢٠١٠م). خطة التنمية التاسعة. مسترجع بتاريخ ٩/١٠/٢٠٢٠: https://www.mof.gov.sa/about/OldStratigy/خطة التنمية وزارة

وزارة التعليم. (١٤٣٧هـ). خدمة توفير معلومات إحصائية عن التعليم. مسترجع بتاريخ ١٩/٩/٢٠٢٠: https://www.moe.gov.sa/ar/pages/statisticalinformation.aspx

وزارة التعليم. (١٩٩٥م). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ط٤. المملكة العربية السعودية: اللجنة العليا لسياسة التعليم.

وزارة التعليم. (١٤٤٠هـ). التعليم ورؤية السعودية ٢٠٣٠. مسترجع بتاريخ ٤/ ١٠/ ٢٠٢٠: https://www.moe.gov.sa/ar/pages/vision2030.aspx

وزارة التعليم. (٢٠٢٠م). احصائية بعدد الطلاب في التعليم العام. مسترجع بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٩:
https://departments.moe.gov.sa/InvestorsRelations/statistics/Pages/studentcount.aspx

وزارة المالية. (١٤٣٩هـ). بيانات الميزانية. مسترجع بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٩:
https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Pages/default.aspx

وزارة المالية. (١٤٤٠هـ). الأرشيف. مسترجع بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٢٠م:
https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget2018/Pages/archives.aspx

وزارة المالية. (٢٠١٥م). بيان من وزارة المالية. مسترجع بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٢٠م:
https://www.mof.gov.sa/docslibrary/Budget/Documents/2015.pdf

وزارة المالية. (٢٠١٦م). بيان وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة. مسترجع بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٢٠م:
https://www.mof.gov.sa/financialreport/Documents/بيان الميزانية ٢٠١٦.pdf

وزارة المالية. (٢٠٢٠م). الميزانية العامة لعام ٢٠٢٠. مسترجع بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٢٠م:
https://www.mof.gov.sa/financialreport/budget2020/Pages/default.aspx

الوزرة، عبدالله محمد. (٢٠١٩م). واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الثانوية في مدينة الرياض من وجهة نظر قادتها. مجلة البحث العلمي في التربية. (٢٠). ٤٥٧–٤٨٢.

وكالة الأنباء السعودية (٢٠١٩م). التعليم في ميزانية ٢٠٢٠م يحظى بدعم القيادة إيماناً بأهمية بناء الإنسان وتنمية قدراته. مسترجع من:
https://www.spa.gov.sa/٢٠٠٩٠٠٠

اليونسكو. (٢٠١٥م). التعليم ٢٠٣٠: إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع. مسترجع من:
https://www.gcedclearinghouse.org/sites/default/files/resource a.pdf٢٤٥٦٥٦s/

اليونسكو. (٢٠١٩م). التمويل. مسترجع بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٢٠: http://gem-report-2019.unesco.org/ar/chapter/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84/

اليونسكو. (٢٠٢٠م). التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم الشامل للجميع. مسترجع من:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/٠٠٠٠٣٧٤٣٦٦/pf٤٨٢٢٣

المراجع الأجنبية:

Basic Education Act 628/1998. Retrieved from:
https://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1998/en19980628.pdf

Darling-Hammond, L. and Rothman, R., 2011. Teacher and Leader Effectiveness in High-Performing Education Systems. Available at:
http://admin.kasa.org/Professional_Development/KLA/documents/TeacherLeaderEffectivenessReport.pdf#page=19

Finnish National Agency for Education. (2020). Funding in pre-primary and basic education supports equity and equality. Retrieved from:
https://www.oph.fi/sites/default/files/documents/funding-pre-primary-and-basic-education-2020_0.pdf

Ministry of Education and Culture. (2020). Financing of General Education. Retrieved from: https://minedu.fi/en/financing-of-general-education

Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology: Japan. (2020). Basic Act on Education. Retrieved from: https://www.mext.go.jp/en/policy/education/lawandplan/title01/detail01/1373798.htm

Oecd.org. (2013). Education Policy Outlook Finland. [online] Available at:<http://www.oecd.org/education/EDUCATION%20POLICY%20OUTLOOK%20FINLAND_EN.pdf> [Accessed 10 October 2020].

OECD. (2014). Education at a Glance 2020: Japan. Retrieved from: http://www.oecd.org/education/Japan-EAG2014-Country-Note.pdf

OECD. (2015). Education Policy Outlook: Japan. Retrieved from: https://www.oecd.org/education/Japan-country-profile.pdf

OECD. (2020). Education at a Glance 2020: OECD Indicators, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/69096873-en.

Official Statistics of Finland. (2019). Comprehensive schools had 564,100 pupils in 2019. Retrieved from: http://stat.fi/til/pop/2019/pop_2019_2019-11-14_tie_001_en.html

Official Statistics of Finland. (2020). Educational finances 2018. Retrieved from:

https://www.stat.fi/til/kotal/2018/kotal_2018_2020-05-07_en.pdf

World Economic Forum. (2016). The Human Capital Report 2016. Retrieved from: http://www3.weforum.org/docs/HCR2016_Main_Report.pdf

World Economic Forum. (2017). The Human Capital Report 2017. Retrieved from: https://weforum.ent.box.com/s/dari4dktg4jt2g9xo2o5pksjpatvawdb

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)